القرائن اللفظية والإشارات الدالة على المحذوفات في كلام العرب
دراسة صوتية، صرفية تركيبية)

د. عطية محمد عطية *

ملخّص البحث:

تهدف هذ الدراسة إلى التعرف على القرائن والإشارات التي يعتمد عليها- أحياناً- في حذف بعض عناصر الجملة العربية، حركة كانت، أو حرفاً، أو لفظاً، أو جملة.

وانداحت الدراسة في جميع مستويات اللغة، فشملت الجانب الصوتي والصرفي و(التركيب النحوي) و(التركيب البلاغي).

وانتهج الباحث المنهج الوصفي القائم على التحليل، حيث يتم جمع المادة من مظانها النحوية، والصرفية وكتب التفاسير، والقراءات، وعلوم القرآن، وبعض مصادر اللغة، والبلاغة، ثم يعكف على دراستها وتحليلها ومناقشة مسائلها وإظهار مواطن الاستشهاد فيها.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها أن ظاهرة الحذف من أكثر الظواهر اللغوية فشواً في كلام العرب، وأنه لا يحذف شيء من عناصر الجملة إلَّا إذا وُجدت قرينة تدل عليه حالية كانت أو مقالية أو سياقية والقرائن اللفظية هي الأقوى والأظهر دلالة على المحذوفات وأكثر ما يعتمد عليها عند الحذف.

* أستاذ مشارك جامعة إفريقيا العالمية- كلية اللغة العربية.

Abstract

This study dealt with identifying the clues and signs that depend on it in deleting the components of the Arabic sentence, in terms of letter, pronunciation, and sentence.

The study examined all levels of language, namely sound, morphology, grammatical structure, and rhetorical structure

The methodology of this study depends on the descriptive analytical method, which is to collect the components of the research from its sources: grammar, morphology, books of interpretation, readings, Quranic sciences, language, rhetoric, in addition to analyzing and discussing their problems and clarifying points of reliance on them.

The most important results of this study are the phenomenon of deletion more prevalent in the Arabic language it is not possible to delete one of the elements of the sentence except in the case of an element indicating the present, the article, the context , and it notes that the verbal clues that indicate the presence of omissions, which is the most reliable for deletion.

مقدّمة:

امتازت اللغة العربية على غيرها من اللغات المكتوبة والمنطوقة بعدة خصائص أبرزها الإيجاز في القول، واطراح فضول الكلام، والشخص البليغ هو الذي يستطيع أن يعبر عن المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة، ويعد أسلوب الحذف من أهم وسائل تحقيق الإيجاز، ومن ثم شاع في اللغة العربية، واحتفى به الدارسون قديماً وحديثاً.

فهنالك عدة دراسات تناولت ظاهرة الحذف منها- على سبيل المثال لا الحصر- الحذف والتقدير في النحو العربي لعلي محمد أبو المكارم، والحذف في الأساليب العربية لإبراهيم عبدالله، وظاهرة الحذف بين تراثنا النحوي، والنحو التحويلي لأحمد مجدي بن صالح، وظاهرة

الحذف في الدرس اللغوي لطاهر سليمان حمودة، والحذف والتقدير في القرآن الكريم لمرشد سعيد أحمد محمود، وهنالك دراسات تتصل بالحذف في كتاب سيبويه مثل قضايا التقدير النحوي عند سيبويه لسعد ضاروب، والحذف من التركيب وتوجيهه في كتاب سيبويه دراسة في القاعدة والسياق لعزيزة بنت عبدالله الغوينم، وغير ذلك.

ومع كثرة هذه الدراسات إلَّا أنني- في حدود اطلاعي- لم أجد من أفرد القرائن الدالة على المحذوفات بدراسة مستقلة، على الرغم من أنها تعد من أولى مسوغات الحذف، فالعربي لا يعمد إلى حذف شيء من عناصر الجملة إلَّا إذا وجدت قرينة تدل عليه، وقد نبه ابن جني على أهمية الدليل عند الحذف بقوله: «قد حذفت الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلَّا عن دليل عليه، وإلَّا كان ضرباً من تكليف على علم الغيب في معرفته»[1].

وقد وضع ابن هشام مجموعة من الشروط للحذف في مقدمتها وجود دليل يدل على المحذوف[2].

ولذا ينبغي ألَّا يؤدي حذف عنصر، أو أكثر من عناصر الجملة، أو حذف جملة إلى لَبْس على المخاطب، ومن ثم فإن وجود دليل حالي، أو مقالي، أو عقلي، كان ضرورياً، إذ لو انعدمت القرينة، أو كانت غير كافية لتقدير محذوف لم يجز الحذف؛ لأنه يؤدي إلى الوقوع في اللبس، فالحذف يكون جائزاً إذا وُجد في الكلام دليل لفظي أو عقلي أو حالي يدفع الالتباس[3].

ولا يعني عدم استقلالية القرائن بالدراسة وعدم إفرادها بالتأليف أنها معدومة بالكلية في كتابات مَنْ تصدَّى لهذه الظاهرة بالبحث والدراسة، بل هنالك إشارات لها في كل دراسة تناولت الحذف، بيد أنها لا تتسم بالشمول في موضع واحد، وبعضها ما زالت متفرقة في مظانها النحوية، والصرفية وكتب القراءات والتفاسير وعلوم القرآن، فَقَلَّ من يذكر القرائن الصوتية مثلاً الدالة على المحذوفات مثل الإشمام، والروم، والإمالة، والتنغيم، ونحو ذلك، وهي القضية التي حمل هذا البحث همَّها، واستهدف بيانها، وعمد إلى كشف لطائف أسرارها.

---

[1] - الخصائص، 360/1.

[2] - مغني اللبيب، ابن هشام، 360/2.

[3] - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 141.

والمشهور عند النحاة والبلاغيين أن القرينة تنقسم إلى لفظية، (أو مقالية)، وحالية، ومقامية، ومنهم من أضاف لها الدليل العقلي أو القرينة العقلية، ومن لا يذكرها يكتفي بالحالية، وسوف أتعرض لكل نوع منها بشيء من الشرح والتمثيل في التمهيد- إن شاء الله-.

إلا أن القرائن اللفظية هي الأقوى، والأظهر وأكثر ما يعتمد عليه كدليل لما حذف من كلام العرب، ولذا اقتصرت عليها في هذا البحث، ولم أجاوزها إلى غيرها من القرائن الأخرى؛ رغبة في الإيجاز والاقتصار.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على القرائن اللفظية والإشارات الدالة على المحذوفات بوجه عام.

2- إبراز أثر القرائن اللفظية وبيان أهميتها، لاسيما الصوتية منها.

3- الكشف عن جهود العلماء السابقين الذين وضعوا هذه الضوابط، وأشاروا إليها، ونبهوا على أهميتها إبان تقعيد القواعد وتقنين القوانين.

4- لفت الأنظار إلى بعض القرائن الصوتية التي هي ضمن القرائن اللفظية مثل الإشمام، والروم، والإمالة ونحو ذلك.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية دراسة ظاهرة الحذف بوصفها ظاهرة اجتماعية ولغوية عامة؛ ولتعلقها بفصاحة الأسلوب وبلاغته، إذ أن الحذف- غالبًا- ما يرتبط بالأسلوب البليغ، حيث يكون الحذف في بعض المواضع أبلغ من الذكر، ولا يخفى أنَّ القرائن بوجه عام من أهم مسوغات الحذف في كلام العرب، إذ لولاها لصار الكلام مُلبسًا وغامضًا.

وتظهر مشكلة البحث في تداخل مصطلح (الحذف) مع مصطلحات أخرى مقاربة له في المعنى والدلالة مثل (الإضمار) و(الاستغناء) فكثيراً ما يرد ذكره معهما في سياق واحد في مصنفات الأقدمين يعبرون بها عن إسقاط شيء والاستغناء عنه بشيء آخر؛ على نحو ما نجده في قول الجرجاني: «اعلم أن ههنا باباً من الإضمار والحذف يسمى إضماراً على شريطة التفسير،

وذلك مثل قولهم: أكرمني، وأكرمتُ عبدالله، أردت (أكرمني عبدُالله، وأكرمتُ عبدَالله) ثم تركت ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني»[1].

والملاحظ في هذا النقل أنَّ الجرجاني استعمل المصطلحات الثلاث (الحذف- الإضمار- الاستغناء) للدلالة على إسقاط لفظ واكتفاء بلفظ آخر بدلاً منه.

ونقل باحث معاصر[2] انتقاد ابن مضاء القرطبي للنحاة في خلطهم بين مصطلحي الحذف والإضمار، والمجيء بهما- غالباً- بمعنى واحد والتفريق بينهما- أحياناً- في مواضع قليلة، فالنحاة-أحياناً- يفرقون بين الإضمار، والحذف حيث يقولون: إنَّ الفاعل يضمر ولا يحذف، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر، فإنَّهم يريدون بالمضمر ما لا بدَّ منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، بيد أنَّهم لا يسيرون على هذه التفرقة بين المصطلحين، بل يخلطون حين يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر، ولا يجوز إظهاره، والفعل بهذه الصفة لابد منه، ولا يتم الكلام إلَّا به، وهو الناصب فلا يوجد منصوب بلا ناصب، وإن كانوا يعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلَّا في الأفعال أو الجمل، لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا: (الذي ضربت زيد) أن المفعول محذوف تقدير ضربته... [3] لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق.

وموافقة لما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي فإنَّ واقع اللغة في استعمال هذين المصطلحين يشير إلى أن النحاة كانوا يستعملونهما بمعنى واحد ابتداءً من سيبويه ومن جاء بعده وترسم خطاه، إذ لا توجد تفرقة دقيقة تراعى في استعمالهما باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفاً، فسيبويه- مثلاً- يتكلم في مواضع كثيرة عن الحذف في الأسماء والأفعال، وعن الإضمار في الأفعال[4] بحيث لا يتبين من استعماله التفرقة بينهما.

وليس التداخل بين مصطلحين فأكثر في الاستعمال محصورًا في (الحذف والإضمار) فقط، بل يشيع في كتب الأقدمين إيراد أكثر من مصطلح في شرح مسألة من المسائل، وقد

---

[1] - دلائل الإعجاز، ص 163.

[2] - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طه سليمان، ص 19.

[3] - الرد على النحاة، ص 105- 106.

[4] - الكتاب، سيبويه، 257/1 وما بعدها.

تناولت هذه المسألة بشيء من الدراسة والتفصيل في ورقة علمية بعنوان (التعويض الصرفي وعلاقته ببعض المصطلحات).

وربما كان التقارب في الدلالة اللغوية بين الألفاظ سبباً في استعمال أحدها مكان الآخر؛ لأن الألفاظ لم تستقر عند الأقدمين في الدرس اللغوي كمصطلحات، فكان استعمال أحدها مكان الآخر وارداً عند العلماء القدامى.

وفي سبيل تحقيق هذه **الغاية انتهج الباحث المنهج الوصفي القائم على التعليل** ، حيث يتم جمع مادة البحث من مصادرها الأولية، ومراجعها الثانوية ثم دراستها وتحليلها.

ويتألف هيكل البحث من مقدمة، وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة تفصيلها على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها إشارة إلى أهم أساسيات البحث.

التمهيد: ويكون بشرح مصطلحات العنوان (الحذف- الإشارة- القرينة).

المبحث الأول: القرائن اللفظية الدالة على المحذوفات في المستوى الصوتي.

المبحث الثاني: القرائن اللفظية والإشارات الدالة على المحذوفات في المستوى الصرفي.

المبحث الثالث: القرائن اللفظية الدالة على المحذوفات في المستوى التركيبي (النحوي).

المبحث الرابع: القرائن اللفظية الدالة على المحذوفات في المستوى التركيبي (البلاغي).

تمهيد:

أولاً- الحذف: ترد كلمة الحذف في كلام العرب لمعنى القطع، قال ابن منظور: حذف الشيء يحذفه حذفاً قطعه من طرفه[1] وجاء في الصحاح للجوهري: حذف رأسه بالسيف حذفاً ضربه فقطع منه قطعة[2].

أمّا الحذف في عرف النحاة والبلاغيين فهو إسقاط جزء الكلام أو كلِّه بدليل[3]. وعرَّفه الباقلاني- وهو من البلاغيين- بقوله: «الحذف الإسقاط للتخفيف كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ

[1] - لسان العرب، ابن منظور، مادة (حذف).

[2] - الصحاح، الجوهري، مادة (حذف).

[3] - دلائل الإعجاز، ص 146 ، 176.

ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [1]، وقوله تعالى:﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[2]. ففي الآية الأولى حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه والتقدير: اسأل أهل القرية، وفي الآية الثانية حذف المبتدأ والتقدير أمرُنا طاعة وقولٌ معروف»[3].

ومدح الجرجاني هذا الأسلوب بعد تعريفه بقوله: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق إذا لم تنطلق، وأتم بياناً إذا لم تبن»[4].

وللحذف أسباب ذكرها العلماء في مظانهم، منها: كثرة الاستعمال، ويعد سيبويه من أكثر النحاة تعليلاً لظاهرة الحذف بكثرة الاستعمال[5]، ومنها طول الكلام[6] والتقاء الساكنين، وتوالي الأمثال، والضرورة الشعرية[7] وحذف حروف العلة للاستثقال[8]، ونحو ذلك.

وللحذف أغراض- أيضاً- منها: التخفيف[9] والإيجاز والاختصاص في الكلام، والاتساع[10]، والتفخيم، والإعظام[11]، ولصيانة المحذوف عن الذكر في مقام معين[12] تشريفاً له، ولتحقير شأن المحذوف[13] أو لقصد البيان بعد الإبهام[14] أو لقصد الإبهام، أو للجهل

---

[1] - سورة يوسف، الآية 82.

[2] - سورة محمد، الآية 21.

[3] - إعجاز القرآن، الباقلاني، ص 262.

[4] - دلائل الإعجاز، ص 146 ، 176.

[5] - الكتاب، سيبويه، 130/2، 214/2، 196/2.

[6] - المصدر نفسه، 108/2.

[7] - ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القزويني، ص 222.

[8] - الكتاب، 52/4.

[9] - الخصائص، ابن جني، 75/1- 80.

[10] - الكتاب، سيبويه، 214/1.

[11] - الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ص 534.

[12] - المصدر نفسه، ص 534، 535.

[13] - المطالع السعيدة، السيوطي، 261/1.

[14] - الإتقان في علوم القرآن، ص 535.

بالمحذوف، أو العلم الواضح به، ونحو ذلك، والحذف يطال جميع عناصر الجملة، فيكون في الحركة، والحذف واللفظ والجملة[1].

ثانيًا- الإشارة: وهي في اللغة الإيماء بالكف، أو العين، أو الرأس، أو الحاجب، وهي ترادف النطق في تفهم المعنى[2]، والمراد بها هنا ما يعرف عند علماء التجويد والقراءات والنحاة بالإشمام، وهو الإشارة بالشفتين من غير أن يظهر أثر في النطق، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في مبحث القرائن اللفظية في المستوى الصوتي- إن شاء الله-.

ثالثًا- القرائن: والقرينة- في كلام العرب- ترد لعدة معانٍ متقاربة منها: الربط، والجمع، والوصل، والمصاحبة وغيرها، يقال: قرن الشيء بالشيء وصله به، وقارنته قراناً بمعنى صاحبته[3].

أما في الاصطلاح فعرفت بأنها: «هي أمر يشير إلى المطلوب، وهي إما حالية، أو معنوية أو لفظية»[4].

والملاحظ أنَّ القرينة في معناها الاصطلاحي لم يبعد كثيراً عن مدلولها اللوي، فهي تشير- أيضاً- إلى الربط الذي يكون بين الكلام مع بعضها بعضاً، لبيان ما يوصل إلى المقصود من كلام العرب لفظاً كان أم معنى[5]، والقرائن في العربية أنواع يمنك إجمالها في الآتي:

1- **القرينة اللفظية:** هي عنصر من عناصر الكلام يكمن الاسترشاد بها للوصول إلى شيء محذوف أو مقدر، أو هو عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية يمكن الاسترشاد بها، كأن تقول: هذا فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك[6]. وهذا التعريف الأخير للدكتور تمام حسان.

ويبدو أنَّ تمام حسان في تعريفه السابق حصر القرائن في المستوى التركيبي النحوي فقد، يظهر ذلك بجلاء في قوله: «يستدل به على الوظائف النحوية» ومن ثم حصر القرائن

---

[1] - الخصائص، 36/2.

[2] - لسان العرب، (شور)، المعجم الوسيط (شور).

[3] - الصحاح، الجوهري (قرن).

[4] - التعريفات، الجرجاني، ص 175.

[5] - نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 696.

[6] - البيان في روائع القرآن، تمام حسان، ص 7.

اللفظية في العلامة الإعرابية، وقرينة الرتبة، وقرينة الصيغة- أي القرائن التي تتميز بين الصيغ المشتركة- وقرينة المطابقة وقرينة الربط... وستكشف هذه الدراسة أن القرائن اللفظية أوسع من أن تحصر في المستوى النحوي التركيبي، بل منداحة في جميع مستويات اللغة، تقوم بوظيفة حيوية، وهي الإشارة إلى ما حُذف من كلام العرب.

2- **القرائن الحالية:** هي الظروف الملابسة للنص اللغوي، ولها أهمية كبيرة في تحديد معناه، ونبَّه سيبويه إلى أن المتكلم- أحياناً- يحذف عنصراً من عناصر الجملة الرئيسة اعتماداً على القرائن الحالية المصاحبة للكلام، فذكر أن المبتدأ قد يحذف، ويبقى الخبر، اعتماداً على القرائن المرتبطة بحاسة من الحواس الخمس «وذلك أنك إذا رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدالله ورب، كأنك قلت: ذاك عبدالله أو هذا عبدالله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربّي، أو مسست جسماً، أو شممتَ ريحاً فقلت: زيد، أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت العسلَ»[1].

3- **القرينة العقلية:** وهي نوع من أنواع القرائن الحالية، فالعقل صفة من صفات المخاطبين باللغة، وقد يعمد المتكلم إلى حذف بعض العناصر التي يمكن للسامعين إدراكها بعقولهم، فالذي يقول: أكلت الشاة يفهم السامعون من قوله بعقولهم استناداً على ما جرت عليه العادة أنه أكل لحمها[2].

والأدلة العقلية يتكأ عليها- أحياناً- في تقدير بعض المحذوفات كما في قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [3] إذ إنّه تستحيل صحة الكلام عقلاً تكلم المكان إلَّا بمعجزة[4] ولذا يكون تقدير محذوف في هذه الآية أمراً محتوماً لا مفر منه.

---

[1] - الكتاب، 130/2.

[2] - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 133.

[3] - سورة يوسف، الآية 82.

[4] - الحذف والتقدير في القرآن الكريم، ص 2.

4- **القرينة الشرعية:** وهي أمر يبين ما أريد بالدليل الشرعي المحتمل[1] كقوله تعالى:﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [2] فإن الذات لا تتصف بالحِل والحرمة شرعاً، وإنما هي من صفات الأفعال الواقعة على الذوات، فعلم أن المحذوف هو (التناول) ولكنه لما حذف وأقيمت الميتة مقامه أسند إليها الفعل وقطع النظر عنه[3].

المبحث الأول: القرائن اللفظيّة والإشارات في المستوى الصّوتي

أولاً: الإشمام الصوتي: والمراد به إشراب صوت صفة صوت آخر، كما في النطق بالصاد في (مَصْدَر) مشربة بصوت الزاي، أي النطق بالصاد مجهورة، وهو نوع من أنواع المماثلة الصوتية الجزئية أو الناقصة[4].

والإشمام الصوتي لم يكن من مصطلحات علماء الأصوات المحدثين فحسب، ولم يكن من بُنات أفكارهم، بل كان معروفاً- أيضاً- عند علماء القراءات والتجويد، قال أبو شامة المقدسي: "والمعنى بهذا الإشمام خلط صوت الصاد بصوت الزاي، فيمتزجان، فيولد حرف ليس بصاد ولا زاي"[5].

واستعمال مصطلح (الإشمام) للدلالة على تقريب الصاد من الزاي لم يبعد عن دلالة الكلمة اللغوية، وهي اشتمام رائحة الشيء بالأنف[6]؛ لأن (الصاد) صوت مهموس، جاور الراء وهو صوت مجهور فأشم الصاد رائحة الزاي- وهي صفة الجهر- فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين، وحسَّن ذلك؛ لأن الصاد والزاي من مخرج واحد، ومن حروف الصفير"[7].

---

[1] - المهيد في أصول الفقه، أبو الخطاب الكلوذاني، 183/1.

[2] - سورة النحل، الآية 115.

[3] - الحذف والتقدير في القرآن الكريم، مرشد سعيد، ص 2.

[4] - الإشمام حقيقته وأنواعه، ص 235.

[5] - إبراز المعاني، أبو شامة، ص 71.

[6] - لسان العرب (شمم).

[7] - الكشف، مكي بن أبي طالب، 394/1.

وعلى الرغم من أن الإشمام الصوتي ليس الهدف منه الإشارة إلى شيء محذوف، أو مقدر، أو بعبارة أخرى ليس من القرائن اللفظية الدالة على المحذوفات، وإنما الغرض منه فقط إحداث مماثلة صوتية بين الحرفين؛ ليسهل النطق بهما- إلَّا أنني أوردته هنا تمهيداً لذكر أنواع أخرى من الإشمام تكون قرائن دالة على بعض المحذوفات من عناصر الجملة، ولأؤكد أن الإشمام في بعض صوره لم يكن مجرد حركة الشفتين من غير تصويت، وهو المعنى الشائع للإشمام لدى الكثيرين.

ثانياً: الروم: والمراد به تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع له صوتاً خفياً يدركه الأعمى، بحاسة سمعه[1] ويكون في الرفع والخفض والكسر، ولا يستعملونه في النصب والفتح، لخفتهما؛ قال الداني: "وهو يستعمل في الحركات الثلاث إذا كن إعراباً أو بناءً، غير أنه من عادة القُرّاء أن لا يرووا النصب والفتح لخفتهما" [2].

ويفهم من كلام الداني أن القُراء هم الذين لا يرومون المنصوب، والمفتوح، وأن ذلك جائز عند غيرهم، وهم بعض النحاة، على رأسهم سيبويه ومن تبعه، قال السخاوي: "مذهب القُراء والفراء من النحاة وأبي حاتم وغيرهما أنه لا يجوز الروم في المنصوب، والمفتوح، كما ذكرت آنفاً من أنه لا يقبل التبعيض كما يقبله الكسر، والضم بما فيهما من ثقل، ومذهب سيبويه وغيره من النحويين جواز ذلك؛ لأنه وإن خف وخرج سريعاً، فلابد من إضعاف الصوت بعض الإضعاف، وذلك موجود بالاعتبار" [3].

والروم أسلوب من أساليب العرب في الوقف، وعادة اعتادوا عليها كما حكاها أهل اللغة عنهم قال سيبويه: "حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطاب الأخفش الكبير..." [4].

ومعلوم أن العرب إذا وقفوا على آخر الكلمة وقفوا عليها بالسكون وإن كان متحركاً، ومع ذلك فكانوا حريصين على إظهار حركات الإعراب، أو الإشارة إليها عند الوقف.

---

[1] - الإشمام، حقيقته وأنواعه، ص 206.

[2] - المفردات السبع، ص 390.

[3] - فتح الوصيد، 518/3.

[4] - الكتاب، سيبويه، 169/4.

وفي تعليل ظاهرة الروم يقول سيبويه: "وأما الذين رامو الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه الإسكان على كل حال، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال من سكن على كل حال" [1].

ووافق القراء سيبويه في تعليل ظاهرة الروم في الوقف، فقال عبدالوهاب القرطبي: "فأما من أشار من القراء فإنهم اختار ذلك لما فيه من التنبيه والدلالة على الحركة، وأنه لو وصل الكلم كيف كان تكون هذه الحركة طالباً للإبانة وشحاً على ذهاب الحركة بأسرها، فيدخل على المعنى لبس (ما) وهو معنى قول سيبويه: أرادوا أن يفرقوا بين ما ليلزمه التحريك في الوصل، وبين ما يلزمه الإسكان في كل حال" [2].

وخلاصة القول فيما مضى أنَّ من وقف بالروم في آخر الكلمة أراد أن ينبه إلى أن الحرف الذي وُقِفَ عليه هو في الأصل محرك بكسرة أو ضمة، فينطق بجزء يسير من صوت الكسر أو الضم يسمعه القريب دون البعيد؛ ليكون بمثابة قرينة لفظية صوتية دالة على نوع الحركة المحذوفة بسبب السكون العارض للوقف، وليفرق بين الكلمة التي آخرها ساكن سكون بناء أصيل، وبينما كان سكونه عارضاً للوقف فقط دون الوصل.

ثالثًا- الإمالة: والمراد بها الذهاب بالفتحة غلى جهة الكسرة أو الجنوح بالألف إلى جهة الياء، قال المبرد في تعريف الإمالة: "أن تنحو بالألف نحو الياء"[3] وعرفها الزجاجي بقوله: "الإمالة أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة"[4] وعرفها ابن يعيش في شرحه المفصل جمع فيه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي حيث قال: "اعلم أن الإمالة مصدر أملت إمالة، والميل الانحراف عن القصد، ومنه مال الحاكم إذا عدل عن الاستواء، كذلك الإمالة في العربية عدول بالألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء"[5].

---

[1] - الكتاب، 168/4.

[2] - الموضح، ص 208.

[3] - المقتضب، المبرد 35/3.

[4] - الجمل الكبير، الزجاجي 253/3.

[5] - شرح المفصل، 54/9.

وعرفها ابن الحاجب في الشافية بقوله: "أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة" [1].

والإمالة ظاهرة صوتية توجد في بعض القبائل دون بعضهم، مثل قبيلة بني تميم، وأسد وعامة أهل نجد، ولا يميل الحجازيون إلَّا قليلاً[2].

واختلف النُّحاة والقرّاء في أسباب الإمالة فمنهم من جعلها خمسة كالصيمري[3] ومنهم من جعلها ستة كابن السراج[4] وأبي البركات الأنباري[5] ونقل السيوطي عن القراء أنها عشرة[6] وذكر ابن هشام أنها ثمانية[7] وأوصلها ابن الجزري إلى اثنى عشر سبباً[8] وأكثر العلماء يجعلونها ستة، وقسم المرادي أسباب الإمالة إلى قسمين: لفظي ومعنوي، فاللفظي الياء، والمعنوي الدلالة على ياء أو كسرة[9].

وما يهمنا في هذا البحث من تلك الأسباب هي المعنوية، وهي شيئان: الدلالة على الياء أو الكسرة، وإنما سميت معنوية؛ لأنها لم تكن منطوقاً بها، أي مقدرة دلت عليها قرينة صوتية لفظية، وهي الإمالة.

فمن أمال الفتحة الطويلة- وهي الألف- إلى جهة الياء أراد أن ينبه إلى أن الألف في الأصل منقلبة عن (ياء) سواء أكانت في الأسماء نحو الفتى والهدى أم في الأفعال نحو: هدى واشترى فالألف المتطرفة في هذه الكلمات أصلها ياء[10] بدليل الفتيان والهداية، وهديت واشتريت.

---

1 - الشافية، ابن الحاجب 4/3.

2 - ارتشاق الضرب، 518/2.

3 - التبصرة والتذكرة، الصيمري، 710/2.

4 - الأصول، 160/3.

5 - أسرار العربية، ص 279.

6 - الإتقان في علوم القرآن، ص 195.

7 - أوضح المسالك، 345/4.

8 - النشر، 32/2.

9 - توضيح المقاصد والمسالك، 1491/5.

10 - أوضح المسالك، 354/4.

وقد لا تكون الألف أصلها ياءً، إلا أنها تمال- أيضاً- تنبيهاً على أن الياء قد تخلفها ، وتحل محلها، وتعقبها في بعض التصاريف، مثل (حبلى) إذ يُقال في تثنيتها حبليان، وفي جمعها حبليات[1].

وقد تكون الإمالة – أحياناً- لأجل التنبيه على كسرة مقدرة بسبب الإعلال، كما في إمالة نحو (خاف) و(كاد) فالألف فيهما منقلبة عن واو، إلا أن من أمالها أراد أن ينبه إلى حركة الواو فيهما، وهي الكسرة؛ فـ (خاف) أصلها (خوِف) بكسر الواو، و(كاد) أصلها (كود) بكسر الواو- أيضاً- [2]، فحذفت الكسرة؛ لانقلاب الواو ألفاً فيهما بسبب تحركها وانفتاح ما قبلها، وقدرت الكسرة لكون ذات الألف لا تقبل الحركة بأي حال من الأحوال، ومن ثَمَّ كانت الإمالة هنا بمثابة قرينة صوتية لفظية دالة على الياء المحذوفة للإعلال في (فتى) وأخواتها)، وعلى الكسرة المقدرة في (خاف) ونظرياتها، أو على الاثنين معاً كما في حَال (يحيل) وهاب (يهيب) [3].

رابعًا- التنغيم:

والمراد به إعطاء الكلمة نغمة معينة في طريقة نطقها، إما بالإطالة، أو المد، أو القصر أو التقطيع... وغيرها من التنوعات الصوتية التي ينتج عنها حسن الصوت، وهي ما تسمى بقرينة التنغيم[4].

والتنغيم أحد القرائن التي يعتمد عليها- أحياناً- في حذف بعض عناصر الجملة العربية، ولذا عُد من القرائن الصوتية الدالة على بعض المحذوفات في كلام العرب، وقد أشار إليه ابن جني في حذف الصفة، مفسراً ما حكاه سيبويه من قولهم: (سير عليه ليل) وهم يريدون ليل طويل بقوله: "وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال في موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل أو نحو ذلك"[5]، وواصل ابن جني في بيان الدليل الصوتي الذي يعتمد عليه في حذف الصفة قائلاً:

---

[1] - المصدر نفسه، 354/4.

[2] - أوضح المسالك، 355/4.

[3] - المصدر نفسه، 355/4.

[4] - القرينة في اللغة العربية، ص 46.

[5] - الخصائص، 370/2 ، 371.

"وأنت تحسُّ هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان، والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً.... فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً، أو شجاعاً، أو كريماً أو نحو ذلك"[1].

المبحث الثاني: القرائن اللفظيَّة والإشارات في المستوى الصَّرفي:

أولاً- الإشمام الصرفي:

وهو النطق بكسرة في أول الفعل الثلاثي المعتل العين المبني للمجهول كما في مثل (قيل) مشوبة بضمة، فهو مختص بالفعل الثلاثي المعتل العين إذا بُني لما لم يسم فاعله، كما في قيل، وبيع، خِيف والأصل: قُوِل، وبُيِع، وخُوِف نظير الصحيح في مثل كُتِبَ، لكن العرب تستثقل الكسرة بعد الضمة، كما تستثقل الواو بعد الكسرة فتصرفت في هذا النوع من الأفعال على ثلاثة أوجه:

الأول- إخلاص الكسر[2]: وهو لغة قريش وكنانة ومن جاورهم من أهل الحجاز[3] وهو أفصحها[4] وهي اللغة الفاشية والمختارة[5].

الثاني- الإشمام: وهو النطق بالكسرة مشوبة بالضمة كما مر: وهو لغة كثير من قيس وعامة أسد[6].

الثالث- إخلاص الضم، وهو لغة فقعس ودُبَير، وهما من فصحاء بني أسد، وموجود في لغة هذيل[7].

وإلى الأوجه الثلاثة أشار سيبويه قائلاً: "وإذا قلت (فُعِلَ) من هذه الأشياء كسرت الفاء؛ وحولت عليها حركة العين وذلك خِيف وبِيع وهِيب وقِيلن ومن العرب من يقول: خُيف

---

[1] - المصدر نفسه، 371/2.

[2] - إبراز المعاني، أبو شامة، ص 321.

[3] - ارتشاق الضرب، أبو حيان، 1341/4.

[4] - الإيضاح، ابن الحاجب، 429/2.

[5] - إبراز المعاني، ص 321

[6] - ارتشاق الضرب، 1341/4.

[7] - المصدر نفسه، 1341/4

وبُيع وقُيل فيشم إرادة أن بين أنها (فُعِل) وبعض من يضم يقول بُوع، وقول وخوف وهوب، يُتْبِعُ الياء ما قبلها كما قال موقن، وهذه اللغات دواخل على قِيل وبِيع وخِيف وهِيب والأصل الكسر" [1].

والمراد بالإشمام في هذه الأفعال أن يُنحى بكسر أوائلها نحو الضمة والياء بعدها نحو الواو، وهذا نوع آخر من الإشمام[2].

والغرض من إشمام السكرة الضمة في هذه الأفعال أن يكون دليلاً على أن أصل الفعل (فُعِل) فيؤمن بها التباس الفعل المبني للفاعل، بالفعل المبني للمفعول به.

ثانيًا- الإشمام الوقفي: وهو تهيئة الشفتين للنطق بالضمة بعد إسكان الحرف الموقوف عليه، وذلك في مثل (نستعين) وهو لرؤية العين للدلالة على الحركة عند وصل الكلمة، وهو يختص بالضمة إعراباً، وبناءً، ولا يلحق الإشمام الوقفي الفتحة والكسرة؛ لعدم ظهور أعضاء آلة النطق عند النطق بهما للعين بوضوح كما في القيمة[3].

وهو ضرب من ضروب الوقف على أواخر الكلم، وأقدم من ذكر هذا النوع من الإشمام سيبويه في كتابه، فبيَّن طبيعة هذا النوع من الإشمام، والغرض منه، وعلامته إلى جانب حديثه عما يصحب الوقف من إسكان وروم وتضعيف فقال في بيان أنواع الإشمام: "فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام، كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك وبالتضعيف...) [4].

ولا يقع هذا النوع من الإشمام إلَّا في حالة الوقف، ولذا سمي الإشمام الوقفي أما في غير الوقف فلم يأت إلَّا في موضع واحد في سورة يوسف وهو في قوله:﴿ تَأۡمَنَّا ﴾ [5].

---

[1] - الكتاب، 342/4.

[2] - إبراز المعاني، ص 321.

[3] - الإشمام في العربية حقيقته وأنواعه، ص 203.

[4] - الكتاب، 168/4- 171.

[5] - سورة يوسف، الآية 11.

وبين الغرض من الإشمام بقوله: "فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال.."[1].

وقال الصميري في بيان وظيفة الإشمام (فأما الإشمام فلبيان حركة الكلمة)[2].

فالوظيفة الدلالية للإشمام- كما يبدو من قول سيبويه وغيره- هي الإشارة إلى حركة محذوفة إما بسبب السكون العارض للوقف كما في (تستعين) أو بسبب الإدغام كما في نحو (تأمنا) الذي أصله تأمنُنا، فأدغمت النون الأولى في الثانية وحذفت الضمة بعد الإدغام، فالإشمام فيه إشارة خفية لحركة محذوفة نطقها بضم الشفتين، وهي الضمة لا غير.

المبحث الثَّالث: القرائن اللفظيَّة الدَّالَّة على المحذوفات في المستوى التَّركيبي (النَّحوي):

أولاً- دلالة الفتحة على الألف المحذوفة

يكثر حذف بعض الحروف من أواخر الكلمات اعتماداً على حركات متجانسة للدلالة عليها، من ذلك حذف الألف اعتماداً على الفتحة في الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف إذا دخل عليه جازم، فإنه يجزم بحذف حرف العلة- وهو الألف- وتبقى الفتحة التي قبلها دليلاً عليها، تقول: لم يسعَ زيد إلى المجد، جاء في شرح التصريح: "فالمحذوف من يخشَ- من قولك: لم يخشَ زيد- الألف، والفتحة قبلها دليل عليها"[3].

ويتكرر الأمر نفسه مع معتل الآخر بالألف حال إسناده إلى (واو) الجماعة، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المعتل اسماً نحو: المصطفين، أو فعلاً مضارعاً نحو ينهَون أو فعلاً ماضياً نحو سَعَوا وخلَوا، قال تعالى:﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾[4] وقال تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ ﴾ [5] وقوله تعالى:﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾[6]

---

[1] - الكتاب، 4/168- 171.

[2] - التبصرة والتذكرة، 2/716.

[3] - شرح التصريح، 1/86.

[4] - سورة ص، الآية 47.

[5] - سورة سبأ، الآية 5.

[6] - سورة البقرة، الآية 14.

وقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾[1] والأصل قبل الإسناد: المصطفى، ويسعى وسعى وخلا ونهى، فحذفت الألف في جميع ما تقدم بعد إسنادها إلى واو الجماعة؛ لالتقاء الساكنين، وبقى ما قبل الواو مفتوحاً لتكون قرينة لفظية دالة على المحذوف وهو الألف، قال: الحريري في جمع الأعلى على (الأعلون) وفي جمع المصطفى على (المصطفين): "فتحت الفاء، واللام، اللذين هما قبل علامة الجمع لتدلا على المحذوف"[2].

وكما حذفت الألف اعتماداً على الفتحة في الأمثلة المتقدمة تحذف- أيضاً- نون التوكيد الخفيفة عند التقاء الساكنين اعتماداً على الضَمة في نحو لتضربَ الرجل، واضربَ الرجل بتحريك الباء بالفتح- والأصل لتضربنْ، واضربنْ، فحذفت النون الخفيفة لالتقائها ساكنة مع لام (ال) في الرجل، وبقي ما قبلها مفتوحاً للدلالة عليها ومنه قول الشاعر[3]:

لاَتهِيْنَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

والأصل (تهينن) بدليل أنه لم يحذف حرف العلة؛ لأنه لم يلتق ساكنان.

ثانيًا- دلالة الكسرة على الياء المحذوفة

وربما حذفت الياء- أيضاً- في بعض المواضع اعتماداً على الكسرة في الدلالة عليها كما هو الحال في المضارع المعتل الآخر بالياء إذا دخل عليه جازم، قال الحريري: "وإن كان حرف الاعتلال ياء حذفتها وأبقيتَ بعد حذفها كسرة تدل عليها.."[4].

وقد يكون الحذف- أحياناً- اعتماداً على الكسرة من أجل تناسب رؤوس الآيات في القرآن كما في نحو: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [5] قال الفراء: "حذفت الياء لمشاكلها رؤوس الآيات؛ لأن العرب قد تحذف الياء ونكتفي بكسر ما قبلها"[6].

---

[1] - سورة الأنعام، الآية 26.

[2] - شرح ملحة الإعراب، الحريري، ص 86.

[3] - البيت للأضبط بن قريع في شرح المفصل، 43/9، 44، ومغني اللبيب، 312/1، و 424/2 وغيرهما.

[4] - شرح ملحة الإعراب، ص 86.

[5] - سورة الفجر، الآية 4.

[6] - معاني القرآن، الفراء، 260/3.

وعزا باحث معاصر هذا النوع من الحذف إلى إرادة التعبير عن قصر سريان الليل "وقد حذف هذا الصوت المديد لقصر سريان الليل، والقرآن الكريم عبر عن الزمن القصير بحذف الحركة الطويلة"[1].

وبالتعليل نفسه وجَّه الفراء الحذف في نحو (أكرمنِ وأهاننِ) قال- رحمه الله-: "كما للعرب في الياءات التي أواخر الحروف مثل (أكرمن) و(أهانن) أن يحذفوا الياء مرة، ويثبتوها مرة، فمن حذفها اكتفى بالكسرة التي قبلها دليلاً عليها..." [2].

ثالثاً: دلالة الضمة على الواو المحذوفة

وقد تحذف الواو- أيضاً- في بعض التراكيب اتكاءً على قرينة الضمة على نحو ما نجده في الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو حال دخول الجازم عليه، قال الشيخ خالد الأزهري: "فالمحذوف من (يدع) الواو، والضمة قبلها دليل عليها"[3].

وحكم الأمر حال إسناده إلى الضمائر البارزة كحكم المضارع تماماً سواء أكان صحيح الآخر أم معتلاً، إذ لا فرق بينهما إلا أن الأمر مبني دائماً، ولا تتصل بآخره نون الرفع مطلقاً[4] قال الحريري: "إذا كان آخر المضارع حرف اعتلال، حذفته في الأمر، فإن كان ألفاً أبقيت- بعد حذفها- فتحة لتدل عليها، كقولك في الأمر من سعى أسعَ إلى الخير، ومنه قوله تعالى:﴿ فَنَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾ [5] وإن كان حرف الاعتلال واواً قبلها ضمة أبقيت الضمة لتدل عليها، كقولك في الأمر من (يغدو) اغدُ يا زيد، ومنه قوله تعالى:﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ ﴾ [6] وإن كان حرف الاعتلال ياءً

---

[1] - جماليات الإيقاع الصوتي في القرآن الكريم، محمد الصغير، ص 104.

[2] - معاني القرآن، الفراء 200/3، 201 ، وينظر جماليات الإيقاع الصوتي، ص 104.

[3] - شرح التصريح، 86/1.

[4] - النحو الوافي، عباس حسن، 199/4.

[5] - سورة الصافات، الآية 174.

[6] - سورة الأعراف، الآية 175.

حذفتها وأبقيت- بعد حذفها- كسرة تدل عليها، كقولك في الأمر من (يرمي) ارمِ يا هذا ومنه قوله تعالى[1]:﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [2].

يتّضح ممّا سبق أنَّ حركات البناء الثلاثة (الفتحة، والضمة، والكسرة) قد تكون- أحياناً- بمثابة قرائن لفظية يعتمد عليها في حذف بعض الحروف من بعض التراكيب.

رابعاً: حذف كلمة اعتماداً على دليل سابق أو لاحق، أو مذكور في موضع آخر.

يقع الحذف كثيراً في كلام العرب، اعتماداً على أدلة مقالية في السياق، أو خارج السياق، من ذلك حذف المبتدأ من قول المجيب لمن قال: متى السفر؟ فيقول المجيب: غداً، فيذكر الخبر، ويحذف المبتدأ استغناء عنه بذكره أولاً، والتقدير: السفر غداً، قال ابن مالك[3]:

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

ومن شواهده في التنزيل قوله تعالى: ﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ ﴾ [4].

والتقدير: من عمل صالحاً فعمله لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها[5] فحذف المبتدآن (فعمله، وإساءته) لدلالة ما قبلها عليهما ومنه- أيضاً- قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞ ﴾ [6] أي هذا بلاغ، وقد صرح بهذا التقدير في سورة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ ﴾ [7] فوقع الحذف هنا اعتماداً على دليل مقالي خارج السياق، والقرآن يفسر بعضه بعضاً.

وكما جاز حذف المبتدأ اعتماداً على قرائن لفظية في السياق، يجوز- أيضاً- حذف الخبر إذا وجد ما يدل عليه في السياق أو خارج السياق، كأن يسأل سائل: من عندك؟ فيقول

---

[1] - شرح ملحة الإعراب، ص 86.

[2] - سورة طه، الآية 72.

[3] - متن الألفية، ص 27.

[4] - سورة فصلت، الآية 46.

[5] - مغني اللبيب، 402/2 ، وشرح التصريح، 221/1.

[6] - سورة الأحقاف، الآية 35.

[7] - سورة إبراهيم، الآية 52.

المجيب: زيد أي عندي زيد، فيصرح بالمبتدأ، ويحذف الخبر اكتفاء بوروده في جملة السؤال أولاً، قال ابن مالك[1]:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

وقد يكون حذف الخبر واجباً- أحياناً- إذا وجد في السياق دليل قوي يدل عليه كما في نحو: (كل رجل وضيعته) أي مقرونان، فالخبر هنا حذفه واجب؛ لوجود قرينة لفظية قوية تدل عليه وهو (واو) المعية الموضوعة لإفادة المصاحبة والاقتران[2].

ومن شواهد هذا النوع من الحذف في القرآن قوله تعالى: ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾[3] فـ (ظلها) مبتدأ وخبره محذوف جوازاً، لدلالة ما قبله عليه، والتقدير ظلها دائم[4].

ونظير المبتدأ والخبر في هذا الشأن المفعول به، فلم يسلم هو الآخر من الحذف في كلام العرب، وأكثر ما يكون بعد عبارة (لو شئت) على نحو ما نجده في قول البحتري[5]:

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَماحةَ حاتمٍ كَرَماً، وَلَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خالِدِ

والأصل: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، فحذفت (عدم الإفساد) من صدر البيت، لدلالة ما بعده عليه، فراراً من الإطالة، والتكرار ومحافظة لوزن البيت، ومن شواهده في القرآن قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [6] أي فلو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين[7] فحذف ذلك من الأول، لدلالة الثاني عليه، كما سمع حذفه- أيضاً- بكثرة بعد نفي

---

[1] - متن الألفية، ص 27.

[2] - شرح التصريح، 227/1 ، 228.

[3] - سورة الرعد، الآية 35.

[4] - شرح التصريح، 223/1.

[5] - البيت للبحتري، وهو من شواهد عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، ص 163.

[6] - سورة الأنعام، الآية 149.

[7] - مغني اللبيب، 409/2.

العلم من أمثال قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾ [1] أي لا يعلمون أنهم سفهاء [2] فحذفت العبارة الأخيرة اكتفاء بورودها أولاً.

خامساً: حذف جملة اعتماداً على دليل مقالي سابق، أو لاحق، أو مذكور في موضع آخر.

يشيع حذف جملة بأسرها اعتماداً على قرائن لفظية في السياق أو خارج السياق في كلام العرب، ويكثر ذلك في أبواب نحوية بعينها مثل باب الشرط الذي يتركب من جملتين، فأحياناً تحذف جملة الشرط إذا تقدم ما يدل عليها في السياق كما في قول الشاعر[3]:

فطلِّقْهَا فلست لها بكُفْءٍ وإلا يَعْلُ مِفْرقك الحسامُ

وأصل الكلام: (فإن لا تطلقها يعل...) فحذفت جملة فعل الشرط؛ لتقدم ما يدل عليها في صدر البيت، ويرى ابن هشام أن مثل هذا النوع من الحذف مطرد بعد الطلب في الجمل الشرطية ومثَّل له بعدَّة أمثلة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [4]. أي فإن تتبعوني يحببكم الله[5] فحذف فعل الشرط لتقدم ما يدل عليه في بداية الآية.

وقد تحذف جملة الجواب اعتماداً على قرينة سياقية متقدمة كقولهم: هو ظالم إن فعل[6]، وأصل الكلام: إن فعل فهو ظالم، فحذفت جملة الجواب لتقدم ما يدل عليها في السياق، ومن أمثلته في التنزيل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ [7] فالجواب لم يذكر، وتقديره (أعرضوا) بدليل سياق الآية التالية: ﴿ وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ﴾ [8] وشبيه بالحذف الذي يعتري أسلوب الشرط،

---

1 - سورة البقرة، الآية 13.

2 - مغني اللبيب، 209/2.

3 - البيت للأحوص في ديوانه، ص 190.

4 - سورة آل عمران، الآية 31.

5 - مغني اللبيب، 431/2.

6 - مغني اللبيب، 433/2.

7 - سورة يس، الآية 45.

8 - سورة يس، الآية 46.

ما يقع في أسلوب القسم، فكثيراً ما تحذف جملة الجواب اعتماداً على قرينة لفظية متقدمة أو اكتفاءً بما يغني عن الجواب[1] ومن أمثلة النحاة المصنوعة المبينة لهذا النوع من الحذف قولهم (زيد قائم والله)، أو (إن جاءني زيد والله أكرمته)[2].

والتقدير في المثال الأول: زيد قائم والله قائم، فحدث الجواب لتقدم ما يدل عليه في الكلام، وأمَّا في المثال الثاني فقد أكتفي بجواب الشرط، واستغني به عن جواب القسم، ومن أمثلته في التنزيل قوله تعالى: ﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ﴾ [3] وجواب القسم محذوف تقديره: إنك لمنذر[4] بدليل قوله في الآية: ﴿ بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ ﴾ [5].

وفي سياق العطف تحذف بعض الجمل؛ دفعاً للإطالة، وجنوحاً إلى الإيجاز اعتماداعلى دليل مقالي في السياق كما في قوله تعالى: ﴿ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا ﴾ [6]، فإن جملة (فانفجرت) معطوفة على جملة محذوفة تقديرها (فضرب) [7] لدلالة ما في بداية الآية عليها.

المبحث الرَّابع: القرائن اللفظيَّة الدَّالَّة على المحذوفات في المستوى البلاغي

تعدُّ البلاغة بشقيها البياني، والمعنوي ميداناً فسيحاً لأساليب الحذف في كلام العرب، تجلّت فيها طرائقه المتعددة، وصوره المتنوعة، وإذا كان التشبيه عنصراً مهماً في المجال الأدبي النقدي بوصفه أحد المعايير الأساسية التي يعتمد عليها النقاد في المفاضلة بين الشعراء في

---

[1] - مغني اللبيب، 430/2.

[2] - المصدر نفسه، 430/2.

[3] - سورة ق، الآية 1.

[4] - مغني اللبيب، 431/2.

[5] - سورة ق، الآية 2.

[6] - سورة البقرة، الآية 60 والأعراب، الآية 160.

[7] - مغني اللبيب، 401/2.

الجودة، وحسن المنتوج الشعري كما صرح بذلك القاضي الجرجاني[1]؛ فإنَّ الاستعارة- التي هي في الأساس تشبيه حذف أحد طرفيه- تعد هي الأخرى من أرقى صور الحذف، وأرصنها؛ لما فيها من تناسي التشبيه، والادعاء أن المشبه هو عين المشبه به[2].

ويشترط البلاغيون في التعبير الاستعاري وجود قرينة لفظية، أو حالية تمنع إرادة المعنى الحقيقي في الاستعارة التصريحية، أو قرينة لفظية تدل على المشبه به في الاستعارة المكنية[3].

ولما كانت الدراسة تبحث عن القرائن اللفظية الدالة على المحذوفات في كلام العرب، كان من الضروري الإشارة إلى أسلوب الاستعارة المكنية التي يعتمد في حذف المشبه به فيها على قرينة لفظية تدل على المحذوف، وينحصر الحديث عنها في المجالات الآتية:

أولاً- في القرآن الكريم: في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾[4] شبه الماء في الآية الكريمة بكائن حي على سبيل التجسيد والتشخيص والمراد به تحديداً الإنسان الظالم المعتدي، فالظالم من شأنه الاعتداء على الآخرين، وأخذ أموالهم وممتلكاتهم، وقد يصل به الأمر- أحياناً- إلى سفك الدماء، وزهق الأرواح، كما في قول الشاعر[5]:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَومَ النُّخَيلِ غَارَةً مِلحَاحَا
نحن قتلنا الملك الجحجاحا ولم ندع لسارح مراحاً
إلَّا ديارًا أو دمًا مسفوحَا

والأمر نفسه مع الماء الزائد المندفع المتجاوز لحدود مجراه، فهو- أيضاً- يسبب كثيراً من الدمار والهلاك وإتلاف الممتلكات، فحذف المشبه به وهو (الكائن الحي الظالم) ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو (الطغيان) على سبيل الاستعارة المكنية[6].

---

[1] - الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص 33.

[2] - البلاغة العربية، وليد قصاب، ص 149 ، وينظر في الإيضاح للقزيوني.

[3] - البلاغة العربية، ص 149.

[4] - سورة الحاقة، الآية 11.

[5] - الرجز لرؤية في ملحق ديوانه، ص 172 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 143/1.

[6] - البلاغة العربية، ص 152.

ومثلها في قوله تعالى:﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [1] فإسناد الأقفال إلى القلوب مجازي، لا حقيقي، وفيه تشبيه القلوب بالأبواب المؤصدة بالأقفال، المحكمة الإغلاق، بحيث يتعسر اختراقها، والنفوذ إلى ما ورائها، حتى بالنسبة للهواء والنور[2]، فقلوب الكفار القاسية لا تستجيب للنصح، ولا تنفتح لوعظ الواعظ، ولا ينفذ إليها هدى الإيمان لصلابتها وخشونتها، ولا تتأثر بالموعظة والحكمة[3]، شأنها كشأن الأبواب المؤصدة، ولذلك شبهت بها، وحذف المشبه به (وهو الأبواب) ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو (الأقفال) على سبيل الاستعارة المكنية.

ونظيرها- أيضاً- قوله تعالى:﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾[4] حيث شبه ظهور الليل والدخول في الظلام بعد كشط الضوء بظهور اللحم بعد كشط جلد الشاة بجامع ترتب أمرٍ على أمر، أي ترتيب ظهور اللحم على الكشط، وترتيب ظهور الظلمة على كشط الضوء، عن مكان الليل[5]، فحذف المشبه به وهو الشاة المكشوطة الجلد، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو (نسلخ) على سبيل الاستعارة المكنية.

ثانيًا- في الحديث النبوي الشريف

وردت استعارات كثيرة في كلام النبي- صلى الله عليه وسلم- وبدت وسيلة بيانية مهمة في تجسيد الأفكار وتشخيصا وإيضاح المعاني، وفي التعبير عنها بشكل جمالي متميز، وفي هذه الجزئية أورد نماذج لبعض الاستعارات المكنية الرائعة، التي حذفت منها المشبه به ورمز إليه من لوازمه، من ذلك قوله- صلى الله عليه وسلم-: «إنَّ الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً»[6]

---

[1] - سورة محمد، الآية 24.

[2] - ينظر في ظلال القرآن، 3297/6.

[3] - البلاغة العربية، ص 156.

[4] - سورة يس، الآية 37.

[5] - الإتقان في علوم القرآن، ص 511.

[6] - حديث أخرجه الترمذي وغيره، وأخرجه السيوطي- أيضاً- في الفتح الكبير وقال رواه مسلم عن ابن عمر، انظر المجازات النبوية، ص 32 ، والبلاغة العربية، ص 193.

حيث شبه الإسلام في أول أمره وآخره بكائن حي- وهو الرجل الغريب- الذي قلَّ أنصاره، وأعوانه، وبعدت دياره بجامع انعدام النصير، وقلة الحول والطول[1] فالإسلام بدأ في أول ظهوره ضعيفاً قليل الأعوان، والأنصار، ثم استقرت قواعده، وبنيت أركانه، وكثر أعوانه، فحلت القوة محل الضعف، والكثرة محل القلة، وحصلت الألفة من بعد الفرقة والشتات، ثم بيَّنه- صلى الله عليه وسلم- أنه يعود إلى مثل الحالة الأولى، إشارة إلى قلَّة العاملين بشرائعه، والقائمين بوظائفه، فحذف المشبه به- وهو الكائن الحي (الرجل)- ورمز إليه شيء من لوازمه وهو (غريب) على سبيل الاستعارة المكنية ومثله- أيضاً- في قوله- صلى الله عليه وسلم-: «أخاف عليكم إذا صبت عليكم الدنيا»[2].

والمراد بانصباب الدنيا انفتاحها عليهم بزخارفها ومنافعها، وخيراتها، حيث شبه ذلك بالمطر الغزير المنصب على الإنسان في أنه يبله ويغمره من جميع جهاته، وذلك إشارة إلى الغزارة والكثرة التي تشبه غزارة الماء وانصبابه[3]، ثم حذف المشبه به وهو (المطر) ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو (صبت) على سبيل الاستعارة المكنية.

ثالثاً: في الشعر

ومن أمثلة الاستعارة المكنية في الشعر قول حسَّان بن ثابت- رضي الله عنه- يمدح شعره:

لساني صارمٌ لا عيبَ فيهِ وَبَحْرِي لا تُكَدِّرُهُ الّدلاءُ [4]

حيث شبَّه لسانه بالسيف القاطع، وأن شعره كالبحر النظيف الذي لا تؤثر فيه الدلاء، ثم حذف المشبه به وهو (السيف) ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو (صارم) على سبيل الاستعارة المكنية، ومنه- أيضاً- قول الآخر[5]:

لا تَعجَبي يا سَلمُ مِنْ رَجُلٍ ضحكَ المشيبُ برأسهِ فبكى

---

[1] - البلاغة العربية، ص 193.

[2] - المجازات النبوية، ص 80 ، والبلاغة العربية، ص 195.

[3] - البلاغة العربية، ص 194.

[4] - البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ص 21.

[5] - البيت لدعبل الخزاعي في ديوانه، ص 142.

حيث شبه الشاعر المشيب بالإنسان الضاحك بجامع ظهور البياض في كل، ثم حذف المشبه به وهو (الإنسان)، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو (ضحك) على سبيل الاستعارة المكنية.

وقريب منه قول الآخر[1]:

وإِذَا العِنايةُ لاَحظَتْكَ عُيُونُها نَمْ فالمخاوِفُ كُلهنَّ أَمانُ

حيث شبه الشاعر العناية بـ (إنسان) وأصل الكلام: العناية كامرأة لحظتك عيونها فحذف المشبه وهو (المرأة) ورمز إلى المحذوف بشيء من لوازمه وهو (لحظتك عيونها) على سبيل الاستعارة المكنية.

رابعًا- في النثر

درج جل علماء البلاغة على إيراد طرف من خطبة الحجاج بن يوسف الثقفي التي وجهها لأهل العراق كأنموذج للاستعارة المكنية في النثر وهو قوله: "... إنّي لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها وإني لصاحبها..." [2] حيث شبه الرؤوس بالثمرات، وأصل الكلام: إني لأرى رؤوساً كالثمرات قد أينعت، وحان قطافها، ثم حذف المشبه به (الثمرات) على تخيل أن الرؤوس قد تمثلت في صورة ثمار، ثم رمز إلى المحذوف بشيء من لوازمه وهو (قد أينعت وحان قطافها).

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه مع التسليم وبعد.

فقد عُنيت هذه الدراسة بالقرائن اللفظية، والإشارات الدالة على ما حذف من كلام العرب، ولم تُقيد بمستوى لغوي معين، بل شملت المستويات كافة، وفي خاتمة البحث توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

---

[1] - البيت للشيخ عمر اليافي وهو من شواهد صاحب كتاب البلاغة العربية، ص 157.

[2] - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، الرماني، الخطاب، الجرجاني، ص 175 ، وينظر البلاغة العربية، ص 167-168.

1. القرينة اللفظية في مفهومها الاصطلاحي لدى النحاة والبلاغيين عبارة عن عنصرٍ من عناصر الكلام يمكن الاسترشاد به للوصول إلى شيء محذوف أو مقدر.
2. توصلت الدراسة إلى أن المدلول اللوي للقرينة وهو (الربط، والوصل، والمصاحبة) لم يبعد كثيراً عن مفهومها الاصطلاحي فهي- أيضاً- تشير إلى الربط الذي يكون بين الكلمات بعضها بعضاً لبيان ما يوصل إلى المقصود من كلام العرب.
3. القرائن بأنواعها المختلفة من أهمّ مسوغات الحذف في كلام العرب، وأنَّ كثيراً من العلماء يضعونها في مقدمة شروط الحذف في كلام العرب.
4. من القرائن اللفظيّة الصَّوتيّة الدالة على المحذوفات الإشمام، والروم، والإمالة والتنغيم.
5. القرائن المسوغة للحذف متعددة ومتنوعة إلَّا أن اللفظية منها هي الأقوى، والأظهر، وأكثر ما يعتمد عليها في حذف عناصر الجمل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع:

المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم.

1. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي، تأليف أبو شامة المقدسي، تحقيق إبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
2. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تعليف مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى 1429هـ- 2008م.
3. أسرار العربية، أبوبكر بن الأنباري، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ- 1999م.
4. الإشمام في اللغة، حقيقته وأنواعه، أ.د. غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد التاسع، جمادي الآخر، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق، 1431هـ

5. الأصول في النحو، أبوبكر بن السراج، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة 1417هـ- 1996م.
6. إعجاز القرآن الكريم، أبوبكر الباقلاني، تحقيق السيد مصطفى صقر، دار المعارف، مصر، بدون تاريخ.
7. ألفية ابن مالك، دار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 1434هـ- 2013م.
8. الإيضاح في شرح المفصل ابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق، طبعة 1402هـ- 1984م.
9. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ- 2003م.
10. البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ- 1993م.
11. البلاغة العربية، د. وليد قصاب، دار القلم، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1418هـ- 1997م.
12. التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق فتحي أحمد، جامعة أم القرى، طبعة 1986م.
13. التمهيد في أصول الفقه، محفوظ أحمد الكلوذاني، تحقيق مفيد محمد أبو عمشة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1406هـ- 1985م.
14. توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، 1422هـ- 2001م.
15. التعريفات، الجرجاني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1424هـ- 2003م.
16. جماليات الإيقاع الصوتي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير مقدمة من محمد الصغير مسية، جامعة محمد قيصر، الجزائر، 1433هـ- 2012م.
17. الحذف والتقدير في القرآن الكريم، مرشد سعيد أحمد، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بهاولبور، باكستان، 1990م.
18. الخصائص، ابن جني، تحقيق محد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
19. دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تعليف محمد محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.
20. ديوان دعبل الخزاعي، تحقيق ضياء حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ- 1997م.

21. ديوان رؤية بن العجاج، تصحيح وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، بدون تاريخ.
22. ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري، تحقيق عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ- 1994م.
23. الرد على النحاة، ابن معناء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1366هـ- 1946م.
24. شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ- 1982م.
25. شرح الجمل للزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ- 1998م.
26. شرح ملحة الإعراب، الحريري، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1431هـ- 2010م.
27. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1427هـ- 2006م.
28. شعر الأحوص الأنصاري، جمع عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية 1411هـ- 1990م.
29. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 1998م.
30. فتح الوصيد في شرح القصيد، السخاوي، تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي الظاهري، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، السعودية، بدون تاريخ.
31. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، السيوطي، مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1351هـ- 1932م.
32. في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية والأربعون، 1336هـ- 2015م.
33. القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، محمد قاسم الأسطل، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 1425هـ- 2004م.

34. القرينة في اللغة العربية، كواليزار كامل عزيز، دار دجلة، الأردن، العراق، طبعة 2009م.
35. كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى 1337هـ- 1952م.
36. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية 1408هـ- 1988م.
37. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رضمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ.
38. لسان العرب، ابن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1994م.
39. ما يجوز للشاعر في الضرورة الشعرية، القزاز القيرواني، تحقيق رمضان عبدالتواب، وآخر، دار العروبة، الكويت، ودار الفصحى، القاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، بدون تاريخ.
40. المجازات النبوية، الشريف الرضي، تحقيق وشرح طه محمد الزيتي، منشورات مكتبة بصيرتي، قم، بدون تاريخ.
41. المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، السيوطي، تحقيق نهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية، العراق، 1977م.
42. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر الجديدة، القاهرة، 2004م.
43. معاني القرآن الفراء، دار السرور، بيروت، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، بدون تاريخ.
44. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تقديم حسن حمد، ومراجعة د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1426هـ- 2005م.
45. المفردات السبع، أبو عمرو الداني، تحقيق عبدالرحيم الفرهوني، دار الكتب العمية، بيروت، بدون تاريخ.
46. المقتضب، المبرد، إعداد حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1429هـ- 1999م.
47. الموضح في التجويد، عبدالوهاب القرطبي، تحقيق قدري الحمد، دار الكتب العلمية، ودار عمار، عمان، الطبعة الأولى 1421هـ.
48. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، بدون تاريخ.

49. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
50. نظرية القرائن في التحليل اللغوي، خالد يندي في كتاب تحولات الخطاب النقدي العربي المعاصر، مؤتمر النقد الدولي الحادي عشر، عالم الكتب الحديث، جامعة اليرموك، 2006م.
51. الوساطة بين المتنبئ وخصومه، علي بن عبدالعزيز الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، 1386هـ- 1966م.